

Distr.: General
30 April 2004
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٩٦٠ لمجلس الأمن المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بشأن نظر المجلس في البند المعنون "قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يلاحظ مجلس الأمن أن عرض خطة تنفيذ معايير كوسوفو في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ في بريشتينا، بكوسوفو (صربيا والجبل الأسود)، يعد خطوة إلى الأمام في عملية تنفيذ المعايير. ويكرر مجلس الأمن التأكيد بأنه ينبغي لهذه الخطة أن تشكل أساسا لتقييم ما تحرزه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة من تقدم في الوفاء بالمعايير. وفي هذا الشأن، يحث المجلس مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بشدة على إظهار التزامها التام وغير المشروط بالتعدد الإثني في كوسوفو، ولا سيما في ما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق أفراد الأقليات فضلا عن حقوق الإنسان والتساوي في الأمن وحرية الحركة واستدامة العودة بالنسبة لجميع سكان كوسوفو. ويكرر المجلس التأكيد كذلك أنه سيُجرى بشكل دوري تقييم التقدم الذي تحرزه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في الوفاء بالمعايير، والذي ينبغي أن يتحقق في جميع أرجاء كوسوفو، وأن التقدم صوب عملية ترمي إلى تحديد مركز كوسوفو في المستقبل وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يتوقف على النتائج الإيجابية لاستعراض شامل.

"ويعيد مجلس الأمن التأكيد على دعمه التام لسياسة "المعايير قبل المركز"، التي رسمت من أجل كوسوفو، والتي أقرها هذا المجلس تطبيقا لقراره ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويذكّر في هذا السياق بوثيقة "معايير كوسوفو"، التي قدمت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والتي أيدها المجلس بعد ذلك في بيان لرئيسه في



١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والذي عرض المعايير الواجب تحقيقها بغية إنجاز هدف إقامة مجتمع متعدد الإثنيات ومستقر وديمقراطي في كوسوفو.

”ويشدد مجلس الأمن على أنه من الأساسي، حسب ما ورد في خطة تنفيذ معايير كوسوفو، استعراض وتنقيح جزأين رئيسيين من الوثيقة، ألا وهما ”العودة المستدامة وحقوق الطوائف وأفرادها“ و ”حرية الحركة“ في الوقت المناسب. ويناشد المجلس مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة اتخاذ خطوات عاجلة بشأن هذين المعيارين بغية إعادة البناء والتقارب مع الصرب وغيرهم من الطوائف التي عانت الكثير جراء العنف الواسع النطاق الذي حدث بين الإثنيات في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٤ والذي أسفر عن كثير من القتلى والجرحى وعن تدمير الممتلكات الشخصية وأديرة وكنائس أرثوذكسية صربية في كوسوفو.

”ويدين مجلس الأمن بشدة تلك الأحداث ويشدد على أنه لا يمكن السماح لأي طرف بالاستفادة من تدابير العنف أو تسخيرها لأغراض سياسية. ويناشد مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وجميع الزعماء السياسيين تحمّل مسؤوليتهم في الحالة الراهنة وكفالة عدم تكرار مثل هذه الأعمال وتهديدات العنف. ويؤكد المجلس على أنه ينبغي اتخاذ إجراءات فورية ترمي إلى إقامة حكم القانون والامتثال له، بما في ذلك مقاضاة مرتكبي تلك الأعمال والجمع الفعلي للأسلحة غير المشروعة، ومكافحة الجريمة المنظمة. ويحث المجلس مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة على اتخاذ خطوات ملموسة للوفاء بالتزامها بإعادة إقامة التعدد الإثني والمصالحة في جميع أرجاء كوسوفو، حسب ما نصت عليه الوعود في الرسالة المفتوحة لزعماء المؤسسات والزعماء السياسيين المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ويؤكد المجلس كذلك أنه يجب بالإضافة إلى ذلك اتخاذ خطوات عاجلة من جانب مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة للوفاء بتعهداتها بإعادة بناء الممتلكات المتضررة أو المدمرة أو توفير تعويض مناسب عنها وإعادة بناء الأماكن المقدسة وتيسير عودة المشردين إلى بيوتهم.

”وعند تقييم التقدم الذي تحرزه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، سيولي المجلس انتباهها خاصا لما تعتمده وتنفذه هذه المؤسسات من قوانين وأحكام وما تنتهجه من سياسات وأساليب، ضمن أمور أخرى، في المجالات التالية: مكافحة التمييز والفساد والجرائم الاقتصادية ونشر الكراهية بواسطة وسائل الإعلام، فضلا عن دعم التعدد الإثني والمصالحة، والنقل الحقيقي للسلطات، والعودة المنظمة والمستدامة، والسير الفعال لأعمال مجلس البلديات والأحزاب السياسية، والإجراءات

التأديبية للخدمة المدنية، وبناء إدارة مهنية محايدة سياسيا ومتعددة الإثنيات، على الصعيدين المركزي والمحلي، من أجل توفير الخدمات العامة لكل طائفة على قدم المساواة، واستراتيجية فعالة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا في ظل ظروف آمنة، والتعاون البناء مع بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، والمشاركة الكاملة في الحوار المباشر مع بلغراد.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية قيام الممثل الخاص للأمين العام، وفقا للسلطة المنوطة به في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ضمن جملة أمور، وفي سياق آلية الاستعراض، بمواصلة إجراء مشاورات وثيقة مع الأطراف المعنية، ولا سيما مع فريق الاتصال. ويعيد المجلس تأكيد عزمه على مواصلة النظر في التقارير المنتظمة للأمين العام، بما في ذلك التقييم الذي يجريه الممثل الخاص للأمين العام، بشأن التقدم الذي تحرزه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في الوفاء بالمعايير. ويحيط المجلس علما بأن فريق الاتصال يعتزم الإسهام إسهاما كبيرا في عمليات الاستعراض المنتظمة وتقديم تقييماته إلى الممثل الخاص للأمين العام.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبل إلى المجلس تقييما شاملا لأعمال العنف التي وقعت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٤.

”ويطلب مجلس الأمن أيضا إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن الترتيبات المؤسسية الجديدة الممكنة التي تراعي تحقيق هدف بناء كوسوفو على أساس ديمقراطي ومتعدد الإثنيات، بغية السماح بتشكيل حكومة محلية أكثر فعالية عن طريق نقل المسؤوليات المركزية غير المقتصرة على سلطة محددة إلى السلطات المحلية والطوائف في كوسوفو، مع مراعاة الدراسات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الأطراف والمنظمات الدولية المعنية. وستخضع كيفية تنظيم الحكومة المحلية لمزيد من المناقشة بين الأطراف المعنية في كوسوفو.

”ويرحب مجلس الأمن بالتدابير الصارمة التي اتخذها الوجود الدولي في كوسوفو الرامية إلى تعزيز أمن وحماية جميع الطوائف، فضلا عن أماكنها الدينية والتاريخية والثقافية، وذلك بهدف كفالة الاستقرار الدائم في كوسوفو. وهو يدعو في هذا الصدد مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وجميع الجهات المعنية إلى إبداء التعاون التام.

”وسيواصل مجلس الأمن متابعة هذه المسألة عن كثب“.